أرقام الهجرة المتوقّعة خلال السنوات المقبلة، وما تعنيه من تزايد اعداد طالبي العمل وارتفاع معدلات البطالة بالاضافة الى النمو البطيء في الناتج القومي الاجمالي والاجراءات الطارئة التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لمواجهة العجز في ميزانية الاستيعاب، يقودنا الى محاولة النظر الى الخطوات المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي، لتوفير الاموال اللازمة لتأمين احتياجات المهاجرين الجدد، وما قد تفرض تلك الخطوات من انعكاسات على الصعيدين، السياسي والاجتماعي.

يميل عدد من الخبراء الاقتصاديين الى اتباع سياسة تقليص الاستهلاك الفردي، من طريق تجميد الاجور وخفض المساعدات الحكومية للفئات المعوزة. الّا ان المحاولات السابقة في هذا المجال تشير، كلها، الى صعوبة سلوك هذا السبيل، انْ لم يكن استحالته، وذلك نظراً الى النفوذ المادي، والتنظيمي، والسياسي، الذي تتمتّع به الهستدروت في اسرائيل. وبالتالي، فان أية محاولة للانتقاص من الحقوق المكتسبة لجمهور العمال، أو المساس بمستوى معيشتهم، ستؤدي الى حالات توتر اجتماعي حاد، ونزاعات في سوق العمل. كما ان الضغوط من جانب جماعات العوز الاجتماعي واللوبي الاجتماعي في الكنيست وبين الجمهور تشير الى ان اسرائيل ستكون مضطرة الى زيادة المساعدات لهذه الجماعات، وبالتالي فان مستوى الاستهلاك الفردي سيرتفع.

هذه التحفظات من امكانية نجاح أية حلول تعتمد على خفض الاستهلاك الفردي تكشف، في الواقع، تحوّلات عميقة في وعي الجمهور الاسرائيلي، واحساسه بأن اسرائيل تواجه حالة طوارىء لاستيعاب الهجرة المكثفة، وبالتالي ضرورة تقديم «تضحيات» وتنازلات مادية لتسهيل تلك العملية. فالقطاع الزراعي، بأكمله، من اصحاب المزارع الى أصحاب البسطات في أسواق الخضار، يعارض فرض ضريبة قيمة مضافة على الخضروات والفواكه؛ والقطاع السياحي يعارض، أيضاً، فرض أية ضرائب جديدة على الخدمات السياحية؛ والهستدروت تعارض المساس بأي من مكتسبات العمّال، على صعيد الاجور وصناديق التقاعد والضمان الصحي وغيرها؛ ويعارض الصناعيون إلغاء سياسة الحماية لمنتجاتهم في وجه منافسة البضائع المستوردة من الشرق الاقصى؛ وأخيراً يعارض المقاولون فرض أية ضرائب جديدة على الشقق والابنية الفاخرة (ابراهام طل، **هآرتس**، ١٦/٩/١٩٩٠). ومقارنة بما أظهره الجمهور الاسرائيلي من اندفاع والتزام، في بداية الخمسينات، تجاه احتياجات استيعاب الهجرة آنذاك، يبدو واضحاً مدى الانحسار في الوعي السياسي، والعقائدي، وفي أهمية أهداف الصهيونية لدى غالبية الجمهور الاسرائيلي حالياً.

فريق آخر من الاقتصاديين يرى الحل في خفض الاستهلاك العام بصورة جذرية. وفي هذا المجال، فان البند الواقعي الوحيد الجدير بالخفض هو الميزانية الامنية، بكافة تفرعاتها. وهنا، ايضا، تجرى المقارنة بين ظروف الهجرة الحالية وتلك التي كانت سائدة في أوائل الخمسينات عندما أتاح التخفيض الكبير في ميزانية الدفاع، في سنتي ١٩٥٢ و١٩٥٣، تحقيق تحسّن كبير في وضع النقد الاجنبي، الامر الذي انعكس على الوضع الاقتصادي بشكل عام. إلّا ان قيادة من نمط دافيد بن ـ غوريون في الخمسينات، والقادرة على فرض تغيير في تركيبة الاولويات «القومية» باتجاه تقليص موازنة الدفاع، لا تتوفر، حالياً، في اسرائيل. وتشكل الخطة الاقتصادية الاخيرة التي قدّمها وزير المال، اسحق موداعي، في أيلول (سبتمبر) الماضي، الى الكنيست الدليل الاوضح على غياب قيادة مبادرة وقادرة على اتخاذ قرارات مصيرية حاسمة. وتعليقاً على مقترحات وزير المالية، اعتبر عضو الكنيست رئيس اللجنة المالية فيه، ابراهام شوحاط (معراخ)، ان الخطة الاقتصادية لا تقدّم ردّاً على المشاكل الحقيقية للاقتصاد تجاه استيعاب الهجرة؛ كما انها لا تجيب عن مشكلة العجز في الميزانية. وفي تلك المناسبة، أيضاً، وجّه زعيم حزب العمل عضو الكنيست، شمعون بيرس، هجوماً شديداً وانتقاداً حاداً الى سياسة الحكومة في مجال الهجرة، وذلك في حضور اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لحزب العمل. ومما قاله بيرس، ان تعامل الحكومة مع مشكلة استيعاب الهجرة «يشكل أحد أكبر التقصيرات في مجال الهجرة في القرن العشرين». وأكّد ضرورة الربط فيما بين المسار السياسي في المنطقة والانتعاش الاقتصادي في اسرائيل (**دافار**، ٢٧/٩/١٩٩٠). أمّا تقليص الاستثمارات، فهو لا يبدو خياراً ممكناً، نظراً الى الحاجة الى زيادة الاستثمارات للمحافظة على معدل مناسب